نص ردن

▪ علاء حسن

كسر عظم

الخلاف بين الأطراف المشاركة في الحكومة وصل الى مفترق طريق بين سحب الثقة عن رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي او التهديد بحكومة اغلبية سياسية والغاء اتفاق اربيل وحل البرلمان والتوجه نحو اجراء انتخابات مبكرة بحسب النائب عن دولة القانون علي الشلاه، وفي هذه الاجواء مازال اعضاء مجلس النواب يتمتعون بعطلتهم التشريعية ، وليس هناك من دعا الى عقد جلسة استثنائية لاحتواء الصراع ، والابتعاد عن سياسية كسر العظم ، وتفادي تداعياتها الخطيرة ، وفي مقدمتها تجاهل تلبية مطالب العراقيين .

ومع استمرار السجال دعا اعضاء في مجلس النواب السابق الى اعتماد البرلمان في حسم الازمة على حد قول النائب السابق وائل عبد اللطيف : " يجب تفعيل دور البرلمان في حسم الخلاف القائم بين الاطراف المشاركة في الحكومة باعتماد الدستور ، والابتعاد عن عقد الاجتماعات الجانبية لكونها فشلت في بلورة موقف موحد للتوصل الى حل مشترك " مخاطبا المطالبين بسحب الثقة عن المالكي الى التوجه للبرلمان : " لحسم السجال الدائر حاليا حول سحب الثقة بتحقيق اغلبية تضمن التصويت لصالح هذا الخيار " .

منذ اندلاع الازمة منذ نهاية العام الماضي فشلت النخب السياسية في تحقيق اتفاق على عقد المؤتمر الوطني استجابة لدعوة الرئيس جلال طالباني ، واثر ذلك حصل تقارب بين القائمة العراقية والتحالف الكردستاني ، والتيار الصدري تبلور بصيغة تقديم ورقة مطالب تتضمن اجراء اصلاحات فورية ، والزام التحالف الوطني بوصفه يقود الحكومة الحالية وائتلاف دولة القانون بتطبيقها ، خلال سقف زمني محدد وبخلاف ذلك سيتم حسم الموقف بخيار "كسر العظم" بمعنى توفير قاعدة برلمانية لتحقيق ذلك بالاعتماد على صلاحية رئيس الجمهورية بتقديم طلب الى مجلس النواب او عن طريق خمس اعضائه باستجواب المالكي ثم المصادقة على سحب الثقة عنه .

تهديد دولة القانون بالغاء اتفاق اربيل يحمل في خفاياه اجراء تغيير جديد في تقاسم مناصب الرئاسات الثلاث الجمهورية ومجلس الوزراء والبرلمان ، والدخول ثانية في مفاوضات ماراثونية طويلة لحين اعلان تشكيل الحكومة الجديدة ، لان الكتل المؤيدة والداعمة لدولة القانون تريد "مكرمة" وحصة من المناصب تثمينا لمواقفها في الدفاع عن رئيس مجلس الوزراء ، ووقفتها البطولية في "احباط سحب الثقة" في جلسة التصويت المرتقبة.

بعد عودة النواب من عطلتهم واستئناف دورهم الرقابي والتشريعي وبعد التعرف على المستجدات السياسية في الساحة العراقية ، لان اغلبهم ربما لا يتابع ما يجري ، باستثناء المكلفين باطلاق التصريحات ، سيطالبون بايضاحات واجوبة لأسئلتهم واستفساراتهم ، ثم يتبنون الموقف المناسب المنسجم مع مزاج رئيس الكتلة ، مع توصية برفض التصويت السري ، في حال اللجوء لهذا الخيار الخطير، خشية ان يستجيب البعض لنداءات شيطانية لحظة التصويت ثم تنقلب المعادلة وتتغير الموازين، ووقتذاك لا تنفع العكازات لمن تعرض لكسر الساق او الساعد في موقعة سحب الثقة ، اذا قرر اعضاء مجلس النواب ان تكون تحت قبة البرلمان .

دعا هيئته العامّة لعقد اجتماع اليوم

اتحاد نقابات العمال يجدد رفضه لتدخل الحكومة في الشأن النقابي

□ بغداد / المدى

جدد الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق رفضه للانتخابات العمالية التي أجرتها اللجنة التحضيرية المشكلة من قبل اللجنة الوزارية العليا المرتبطة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء، مشككا بنتائج تلك الانتخابات، فيما أكد تمسكه بتشكيل لجنة تحضيرية للانتخابات وفقا لنظامه الداخلي وهياكله التنظيمية.

وقال الاتحاد في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه: إن "بعض المحسوبين على عضوية المكتب التنفيذي للاتحاد، الذين اعترضوا على بيان أصدرته جميع الاتحادات العمالية في المحافظات والنقابات العامة في بغداد يوم 27 أيار الجاري، قاموا بالاتصال بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية لإخبارها بمواقفهم الشخصية وليس الموقف المهني والنقابي الصحيح للاتحادات والنقابات، الذي تضمنه بيانها المذكور".

وبيّن أن الاتحادات والنقابات كانت قد اعترضت على البيان الذي أصدرته بشأن عمل اللجنة الوزارية العليا، "والمتمثل بالتأكيد على عدم الاعتراف باللجنة التحضيرية والانسحاب من الانتخابات العمالية لقيام اللجنة بعملية تزوير جديدة من خلال إضافة أسماء إلى اللجان الفرعية المستجدات جرى استدعاء رؤساء الاتحادات والنقابات إلى ديوان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من دون مبرر للقاء مع الوزير بحضور عدد من موظفي الوزارة واللجنة التحضيرية للانتخابات"، مشيرا إلى أنه "جرى خلال اللقاء طرح الخروقات التي ارتكبتها اللجنة التحضيرية واستمرارها على مواصلة هذا النهج الذي لا ينسجم مع التوجه الديمقراطي".

وأشار البيان إلى أن اللجنة التحضيرية المذكورة "أصرت على بقاء نتائج الانتخابات المطعون بها لنقابتي البناء والأخشاب والميكانيك والمطابع التي أجريت في أيار ٢٠١١"، مضيفا أن "اللجنة الوزارية رفضت منذ البداية طلباتنا المتكررة بإجراء لقاء مشترك معها يحضره أعضاء من المكتب التنفيذي وأعضاء اللجنة التحضيرية للانتخابات للتنسيق حول التحضير لإجراء الانتخابات".

وأوضح البيان أنه "ارتباطا بهذه المستجدات جرى استدعاء رؤساء الاتحادات والنقابات إلى ديوان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من دون مبرر للقاء مع الوزير بحضور عدد من موظفي الوزارة واللجنة التحضيرية للانتخابات"، مشيرا إلى أنه "جرى خلال اللقاء طرح الخروقات التي ارتكبتها اللجنة التحضيرية واستمرارها على مواصلة هذا النهج الذي لا ينسجم مع التوجه الديمقراطي".

ولفت البيان إلى أن رؤساء الاتحادات والنقابات العمالية لم يتح لهم "طرح وجهات نظرهم بحرية وفي أجواء ديمقراطية في المناقشات، والتأكيد تعسفاً على عدم وجود هيكلية تنظيمية للاتحاد العام (المكتب التنفيذي وقيادة الاتحادات والنقابات)، خلافا للتعليمات الصريحة الصادرة عن مجلس الوزراء التي اعترفت بوجود القيادات النقابية القائمة وأكدت على ضرورة تنسيق اللجان التحضيرية معها في عملية إجراء الانتخابات".

وذكر البيان أنه "تقرر خلال اللقاء المذكور العمل على إلغاء الأسماء المضافة إلى اللجان الفرعية للانتخابات وسط اعتراض اللجنة التحضيرية نفسها على ذلك والإصرار على إبقاء نتائج انتخابات أيار ٢٠١١ لنقابتي البناء والأخشاب والميكانيك والمطابع، التي طالب فيها وزير العمل النقابيتين باللجوء إلى المحاكم المختصة، رغم وجود القرائن الخاصة بالتزوير لدى اللجنة الوزارية العليا التي يرأسها، والتي بسبب التزوير والتزييف الذي شابها جرى إيقافها من قبل اللجنة الوزارية العليا ذاتها و رئيسها السابق وزير منظمات المجتمع المدني آنذاك".

وأكد الاتحاد في بيانه أن "الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق يرى أن لا مبرر لاستدعاء رؤساء الاتحادات العمالية في المحافظات والنقابات العامة في بغداد إلى ديوان الوزارة وعدم فسح المجال الكافي لمناقشة الحقوق والحريات النقابية، من جانب اللجنة الوزارية".

وعد ذلك بأنه "تدخل واضح في الشأن الداخلي للتنظيم النقابي وفرض الوصاية في أجواء غير ديمقراطية على العمل النقابي، لاسيما أمام إصرار اللجنة الوزارية العليا واللجنة التحضيرية التي شكلتها على تجاوز قانون التنظيم النقابي للعمال والنظام الداخلي الموحد للتنظيمات النقابية العمالية وتجاهلهم للمكتب التنفيذي للاتحاد العام".

وشدد الاتحاد في ختام بيانه على رفض كل ما من شأنه الإخلال بالعملية الانتخابية "ونعلن تحررنا من القرارات الصادرة عن اللجنة الوزارية العليا ولجنتها التحضيرية، ونؤكد تمسكنا بتشكيل لجنة تحضيرية للانتخابات من قبل اتحادنا العام ووفق نظامه الداخلي وهياكله التنظيمية"، داعيا الهيئة العامة للاتحاد إلى عقد اجتماع اليوم الخميس لمناقشة التدخلات والوصاية والهيمنة غير المبررة من البعض واتخاذ الموقف النقابي المهني الديمقراطي منها.

وكانت الاتحادات العمالية في المحافظات والنقابات العامة في بغداد والمكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال في العراق، قد أعلنت في الثامن والعشرين من شهر أيار الجاري، انسحابها من الانتخابات العمالية وذلك لوجود تزوير في أسماء اللجان التحضيرية الفرعية للانتخابات المقدمة إلى الاتحاد العام واللجنة التحضيرية الرسمية بكتب رسمية من قبل الاتحادات العمالية، بحسب ما ذكرت في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه.

بدورها، أبدت الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، تحفظها على تشكيل لجنة حكومية لإدارة وقيادة الانتخابات النقابية العمالية في العراق، محذرة من أن هكذا إجراء ينتقص من استقلاليتها وفقا لمعايير العمل العربية والدولية.

محافظ البصرة: اللجنة الاقتصادية بمجلس الوزراء مسؤولة عن تأخر تنفيذ أكبر المشاريع الخدمية

□ البصرة / ريسان الفهد

حمل محافظ البصرة خلف عبد الصمد خلف اللجنة الاقتصادية في الأمانة العامة مجلس الوزراء مسؤولية تأخر أكبر المشاريع الخدمية في المحافظة.

وقال خلف خلال مؤتمر للبلديات عقد في قضاء الفاو جنوبي البصرة وحضرته "المدى": إن أكبر المشاريع الخدمية في البصرة معطلة بسبب اللجنة الاقتصادية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، التي لم يصادق عليها منذ أكثر من ستة أشهر الأمر الذي أخر تنفيذها.

وبين خلف أن المشاريع المتوقفة هي مجاري أم قصر، وشط العرب، ومستشفيات في الزبير وأبي الخصيب، إضافة إلى مشروع القبلة، داعيا إلى إيجاد أفضل الحلول لمجموعة من المشاكل أهمها أزمة السكن التي تولي الحكومة المحلية اهتماما كبيرا لها.

وأكد أن المحافظة ستعمل على حلحلة ثلاثة ملفات مهمة هي، التجاوزات، والاستثمار، والسكن، كاشفا نية المحافظة في بناء مجمع سكني توزع وحداته السكنية على الأرامل من خلال تشكيل لجنة للاستطلاع على واقع الأرامل في المحافظة وتوزيعها حسب الأولوية.

وفي سياق متصل، طالب المحافظ خلال اجتماعه برئيس هيئة استثمار البصرة "على ضرورة أن يتركز عمل المحافظة في الأشهر الستة المقبلة على معالجة مشكلة التجاوزات واستكمال رفعها، ووضع البدائل للمتجاوزين، وتنشيط حركة الاستثمار في المدينة من خلال تذليل المعوقات التي تسهم في عرقلة الاستثمار".

يشار إلى أن شركتي (BP) النفطية البريطانية ونفط الجنوب العراقية قامت بمبادرة تشغيل نساء البصرة الأرامل والمطلقات بهدف دعمهن، وأنشأت الشركتان مشغلا للحياكة والتطريز، لمساعدة الأرامل الفقيرات على العمل لإعالة أسرهن.

وزود المشغل بآلات للحياكة والتطريز وبمولد للكهرباء وتعمل فيه ١٥ امرأة في قضاء الزبير، ويعتزم المشغل توظيف عشر نساء أخريات في المستقبل القريب.

الشهر المقبل ترويج الدفعة الثالثة من معاملات منح الأرامل والمطلقات

□ الناصرية / حسين العامل

أعلنت لجنة المرأة والطفل في مجلس محافظة ذي قار أن مطلع حزيران المقبل سيشهد ترويج الألف الثالث من معاملات المستفيدات من منحة الرعاية الاجتماعية لعام ٢٠١٢ الخاصة بالأرامل والمطلقات والشرائح الاجتماعية الأخرى من النساء، مشيرة إلى استكمال ترويج ألفي معاملة أخرى للشرائح المذكورة.

وأوضحت منى الصافي لـ"المدى" أن دائرة الرعاية الاجتماعية للمرأة استكملت ترويج ألفي معاملة للأرامل والمطلقات والشرائح الاجتماعية الأخرى وأنها سوف تباشر بترويج معاملات الألف الثالث مطلع شهر حزيران المقبل.

وأشارت إلى أن الشرائح المشمولة ضمن الألف الأول قد بوشر بتسليمها رواتب المنحة المقررة والبالغة ١٠٠ ألف دينار للمستفيدة، يضاف إليها ٢٥ ألف دينار لكل طفل قاصر مسؤولة عن رعايته وحتى خمسة أطفال.

وتهتم دائرة الرعاية الاجتماعية للمرأة التي تأسست في ١٣ آذار ٢٠٠٩ بشرائح الأرامل والمطلقات وزوجات المفقودين والمعاقات بدنياً بنسبة عجز ٧٥٪ والمسنات من عمر ٦٠ عاما فما فوق والعاطلات عن العمل والأيتام القصر، فضلا عن عوائل نزلاء السجون المحكومين لمدد تزيد على السنة.

وأضافت رئيسة لجنة المرأة والطفل "أما معاملات الألف الثاني فقد تم استكمال إجراءات ترويجها وإدراجها ضمن قوائم خاصة لغرض رفعها إلى دائرة رعاية المرأة في بغداد"، مشيرة إلى أنه "جرى الاتفاق مع الدائرة المذكورة بشأن ترويج معاملات الألف الثاني حال استكمال معاملات الألف الأول كون المحافظة تضم عددا كبيرا من الأرامل والمطلقات والعجزة".

وتابعت بالقول: إن دائرة المرأة في ذي قار تلقت نحو أربعة آلاف طلب حتى الآن وأن آلية تحديد المستفيدات ضمن الوجبات المذكورة سيكون بحسب الأولوية والاستحقاق إذ ستوزع الحصص بحسب الكثافة السكانية للوحدات الإدارية التابعة للمحافظة.

ويقدر إجمالي عدد النساء المشمولات برواتب الرعاية الاجتماعية للمرأة في ذي قار بنحو ٢٣ ألف مستفيدة، فيما تقدر أعداد النساء غير المشمولات بما يزيد على عدد المشمولات بكثير، إذ تقدر معدلات الفقر في المحافظة المذكورة بنحو ٣٤٪ من عدد السكان.

المباشرة بحصاد بذور الرتب العليا من الحنطة والشعير

بغداد / قيس عيدان

باشرت الهيئة العامة للبحوث الزراعية بحملة الحصاد الميكانيكي لحقول بذور الرتب العليا من الحنطة والشعير في محطة أبحاث أبي غريب في بغداد.

وقال مدير إعلام وزارة الزراعة كريم التميمي لـ"المدى": إن الحملة تشمل أيضا محطات أبحاث الصويرة في واسط، والدوار في الأنبار، وعطشانة في محافظة كركوك، مبينا أن الحصاد يشمل صنفي (إباء ٩٩) و(أبو غريب ٣).

من جانبه، ذكر المدير العام للهيئة العامة للبحوث الزراعية الدكتور عكيدي عبد، خلال حضوره عملية الحصاد في محطة أبحاث أبو غريب، أن "الهيئة باشرت بعملية الحصاد لحقول الرتب العليا لمحصولي الحنطة والشعير وللصنفين المذكورين، ومن رتبة النواة وبمساحة ٣٠ دونم لكل صنف في محطة أبحاث أبو غريب فقط، وبمعدل إنتاجي قد يصل إلى طن واحد لكل دونم، أي إنتاج ٦٠ طن بذور نواة".

وبين أن هذه البذور ستوزع على المزارعين وفقا للضوابط، مشيرا إلى أن المزارعين سيقومون بإكثار هذه البذور لإنتاج بذور الأساس وبإشراف باحثي الهيئة، مضيفا أن العملية ستخضع للتفتيش الحقلي من قبل الهيئة العامة لفحص وتصديق البذور، وبالتالي سوف تنتج بذور الأساس ثم تسلم إلى الشركات التابعة لوزارة الزراعة. ودعا عبد المزارعين إلى أن يأخذوا على عاتقهم رعاية هذه الأصناف وتنقيتها، كونها تمثل خزينا إستراتيجيا، من خلال اتباع التعليمات والإرشادات التي توجه من قبل الباحثين والمشرفين على هذه الأصناف.

فيما قال مدير قسم بحوث محاصيل الحبوب والبقوليات في الهيئة الدكتور هشام سرحان: إن العام المقبل سيشهد توزيع بذور الصنف الجديد (بحوث ٢٢)، الذي تم تسجيله واعتماده في العام ٢٠١١، مبينا أنه تم إكثار بذور هذا الصنف، وهو من الأصناف الممتازة وعالية الإنتاجية.

وأوضح سرحان أن القسم يعمل في عدة اتجاهات أهمها، تربية وتحسين النبات، وإكثار البذور لحقول الرتب العليا، واستنباط أصناف من الشوفان العلفي والبزاليا، والعمل بالتقنيات الحديثة، خاصة في مجال مشكلة الملوحة والجفاف.

المنتجات النفطية تغرم محطات تعبئة مخالفة ٨٥ مليون دينار

□ بغداد / المدى

فرضت شركة توزيع المنتجات النفطية غرامات مالية بلغت ٨٥ مليون دينار على ٤٧ محطة مشيدة مخالفة للتعليمات والشروط القانونية، خلال شهر نيسان الماضي.

وقال مدير الشركة علي عبد الكريم الموسوي في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه: إنه تم فرض غرامات مالية على أصحاب المحطات المشيدة المخالفة للتعليمات للحد من مخالفاتهم.

وبين أن المخالفات تمثلت بتشغيل مضخة واحدة لتجهيز مادة زيت الغاز (الكاز) للمركبات، والتلاعب بالسجل الخاص بتجهيز السيارات أو عدم وجوده، إضافة إلى البيع فوق التسعيرة الرسمية للمنتجات، موضحا أن بعض المحطات قامت ببيع لتر (الكاز) بأكثر من تسعيرته المحددة البالغة ٤٠٠ دينار للتر الواحد.

وأضاف الموسوي أنه من بين المخالفات الأخرى هي كسر الأختام الخاصة بمضخات (الكاز) لبعض المحطات وعدم وجود لوحات في تلك المحطات تشير إلى أرقام الخط الساخن الخاص بشكاوى المواطنين، فضلا عن عدم ارتداء العمال بدلات العمل والباجات التعريفية، إضافة إلى تزود السيارات من الجهة المعاكسة.

وتابع البيان، أنه للارتقاء بالعمل التوزيعي في محافظة ديالى، تواصل الملاكات الهندسية والفنية التابعة للشركة صيانة وتأهيل المنافذ التوزيعية بشكل يومي، مشيرا إلى تأهيل وصيانة ٣٢ محطة تعبئة وقود خلال شهر نيسان الماضي، شملت العديد من الأعمال كتصليح المضخات المعطلة أو استبدالها، واستحداث ونصب مضخات البنزين والكاز، وقطع النضوحات الحاصلة في بعض المضخات، إلى جانب تطوير أبنية بعض المنافذ الحكومية المشيدة.

وأكد مدير الشركة مواصلة العمل على تجهيز أصحاب الأفران والمخابز المجازة حصرا بحصصهم الشهرية من منتوج النفط الأبيض، إضافة إلى استمرار تجهيز أصحاب المولدات الأهلية المجازة بالكاز بحسب طاقة كل مولدة، مضيفا أن العمل مستمر لتجهيز فلاحي ديالى بالكاز بواقع عشر لترات لمضخات المياه.

بخطوات خجولة.. السينما تعود إلى بغداد

□ بغداد / آلاء فاضل

عوائل تنتظر دورها لدخول صالة السينما العراقية بنادي الصيد في بغداد، مشهد بدا فريدا من نوعه، بعد سنوات على اختفاء دور العرض وتحولها إلى مخازن للبضائع وغير ذلك.

مدير سينما نادي الصيد زيد فاضل قال في حديثه لـ"المدى": إن العمل بهذا المشروع بدأ في شهر نيسان عام ٢٠١١، مضيفا "نحن نحب السينما وآلمنا أن لا توجد دار للعرض السينمائي في بغداد، وقد لاقت هذه التجربة إقبالا كبيرا، وكانت قاعة العرض ممتلئة بالجمهور، بل أنها تحجز قبل يوم من العرض".

وتابع بالقول: "نحرص على عرض الأفلام الحديثة ونتعامل مع الشركات في دبي وبيروت لشراء الأفلام الأجنبية فضلا عن الأفلام من مصر". فيما أكد مدير قسم السينما في دائرة السينما والمسرح التابعة لوزارة الثقافة قاسم محمد سلمان على "وجوب أن يكون لدائرة السينما والمسرح دور مهم في عملية ترميم وإعادة تصميم دور العرض السينمائية".

وبين أن "هناك حركة إنتاجية تتمثل بقيام وزارة الثقافة بإنتاج بعض الأفلام استعدادا لمشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية ومنها فيلم (انترفيو) لأسعد الهلالي، و(تأويلات) لحسين السلمان، و(يوم في بغداد) لمحمد حماد، فضلا عن أربعة أفلام وثائقية تم إنتاجها".ولقد لمع نجم فئة كبيرة من المخرجين الشباب في المهرجانات العربية، وخاصة مهرجان الخليج، الذي حصدت الأفلام العراقية أغلب جوائزه، رغم أنها لم تنتشر بين أوساط الشباب العراقي المولع بالسينما ولم يشاهدها إلا جمهور النخبة المهتم بالسينما في بعض المهرجانات التي أقيمت في بغداد.

وأوضح المخرج المساعد لفيلم (يوم في بغداد) فلاح كامل العزاوي، أن "تصوير الفيلم البالغ طوله ساعة و ٥٠ دقيقة انتهى، وكانت ميزانيته ٤٠ مليون دينار استلمنا منها ٢٠ مليون وما زلنا بانتظار النصف الآخر". وتمنى العزاوي أن "يستمر دعم السينما العراقية وأن لا يكون الاهتمام بها في وقت المهرجانات فقط".

المخرج الشاب أحمد ثجيل، الحائز على عدة جوائز في مهرجانات دولية، قال: "لم استفد من دراستي في أكاديمية الفنون الجميلة كونها دراسة نظرية فقط ولا يوجد اهتمام بالجانب العملي أما وزارة الثقافة فأنا لا أعول عليها في أي شيء".

وأضاف "أنتجت عدة أفلام على نفقتي الخاصة منها فيلم (صناعة الحياة) الذي شارك في مهرجان دبي وعدة أفلام أخرى، إضافة إلى مشاركتي بالعمل في أفلام أخرى مثل فيلم (كاسيت) للمخرج ملاك عبد علي الذي فاز بجائزة مهرجان دبي".

يذكر أن أمانة بغداد أعلنت في وقت سابق عن نيتها تطوير دور العرض السينمائي في بغداد.